

المزهر في علوم اللغة وأنواعها

وذكر طائفة أن الفصحى ليس تأليف ثعلب وإنما هو تأليف الحسن بن داود الرقبي وقيل تأليف يعقوب بن السكيت .

الرابعة عشرة - قال ابن درستويه في شرح الفصحى : كلُّ ما كان ماضيه على فعّلت بفتح العين ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللّين ولا الحلاّق فإنه يجوزُ في مُستقبله يفعّل بضم العين ويفعل بكسرها كضرب يضرب وشكر يشكرُ وليس أحدهما أولى به من الآخر ولا فيه عند العرب إلا الاستحسانُ والاستخفافُ فمما جاء واستعمل فيه الوجهان قولهم : نفر ينفر وينفرُ وشتم يشتمُ ويشتمُ فهذا يدلُّ على جواز الوجهين فيهما وأنهما شيء واحد لأنَّ الضمة أختُ الكسرة في الثقل كما أن الواو نظيرةُ الياء في الثقل والإعلال ولأن هذا الحرفَ لا يتغيّرُ لفظه ولا خطُّه بتغيير حركته .
فأما اختيارُ مؤلّف كتاب الفصحى في ينفر ويشتم فلا علّة له ولا قياس بل هو نقضٌ لمذهب العرب والنحويين في هذا الباب .

فقد أخبرنا محمد بن يزيد عن المازني والزيادي والرياشي عن أبي زيد الأنصاري وأخبرنا به أيضاً أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري عنهم وعن أبي حاتم وأخبرنا به الكسروي عن ابن مهدي عن أبي حاتم عن أبي زيد أنه قال : طُفِّتُ في علّيا قيس وتميم مدةً طويلةً أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان منه بالضم أو لى وما كان منه بالكسر أو لى فلم أجدُ لذلك قياساً وإنما يتكلّم به كلُّ امرءٍ منهم على ما يستخفُّ لا على غير ذلك .

ونظنُّ المختارَ للكسر هُنْدًا وِجْدَ الكسر أكثرَ استعمالاً عند بعضهم فجعلاه أفصحَ من الذي قلَّ استعماله عندهم وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال ولا قلّته وإنما هاتان لغتان مُستَويتان في القياس والعلّة وإن كان ما كثر استعماله أعرّف وأنس لطول العادة له .

وقد يلتزمون أحدَ الوجهين للفَرَقِ بين المعاني في بعض ما يجوز فيه الوجهان كقولهم : ينفرُ بالضم من النّفار والاشمئزاز وينفر بالكسر من نَفَر الحجاج من عرَفَات فهذا الضربُ من القياس يُدبّل اختيارَ مؤلّف الفصحى الكسر في ينفر على كل حال